بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام
بيان من مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان

بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، يجدد مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان التزامه الراسخ بمبادئ حقوق الإنسان ويؤكد على الحاجة الملحة للتحول نحو عالم خالٍ من عقوبة الإعدام. وفي هذا الاتجاه سجلت خطوات دولية مشجعة، عندما انضم خلال السنوات الماضية العديد من الدول والهيئات الدولية إلى الدعوة لوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، واستبدالها بعقوبات تنص على حماية الحق في الحياة، مثل السجن مدى الحياة وسائر البدائل المناسبة. وقد تمثلت الاستجابة الأممية لهذه الدعوة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعاقبة ، حيث صدر آخر قرار لها رقم 463 لسنة 2022 نال موافقة 125 دولة، وهوما يشير إلى أن الوقت قد حان للإلغاء المتدرج لعقوبة الإعدام في العالم. وفي هذا السياق يثمن المركز موقف الحكومات العربية التي أيدت القرار ويتمنى عليها أن تصوت مجددا لصالحه في شهر كانون أول/ ديسمبر القادم ، كما يدعو الدول العربية التي امتنعت عن التصويت لصالح القرار أن تطور موقفها للتصويت اجابا هذا العام.

وللتأكيد على صحة هذا المطلب، أشارت دراسات عديدة إلى أن عقوبة الإعدام لا تحقق الردع المطلوب على المستويين العام والخاص، وأنها لا تقلل من ارتكاب الجرائم، بل تزيد من نسبة انتهاك حقوق الإنسان، ولا سيما أن الحق في الحياة هو حق أساسي ومقدس، يجب الحفاظ عليه بكل الوسائل الممكنة.

ولتحقيق هذا الهدف الإنساني، يسعى مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان جاهدًا لتحقيق تغيير إيجابي في وعي المجتمع المحلي والعربي حول أخطار عقوبة الإعدام. وانطلاقا من استيعابه المخاوف الاجتماعية والانقسام في الرأي العام حول هذا الموضوع، فإنه يدعو إلى حصر عقوبة الإعدام في الجرائم الأشد خطورة، مع التركيز على ضرورة إعادة النظر في التشريعات الوطنية وجعلها تتناسب مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويؤكد

مركز عمّان على أن عملية إلغاء عقوبة الإعدام يجب أن تكون تدريجية في التطبيق، كما يجب أن تستند إلى دراسات قانونية واقعية تأخذ في اعتبارها تطور موقف الرأي العام وتحقق العدالة والحماية لحقوق الإنسان وصولا للإلغاء المنشود.

بهذا الاتجاه يشجع المركز عقد ندوات التوعية والتدريب وورش العمل، والمشاركة بفعالية في الذكرى الحادية والعشرين لليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام الذي يصادف العاشر من أكتوبر. ويطالب بالتركيز على أهمية استهداف الفئات الشبابية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يمكن شرح الأسباب الكامنة خلف الدعوة إلى مناهضة عقوبة الإعدام وتقديم عقوبات بديلة رادعة للجريمة، تحفظ العدالة وتسهم في بناء مجتمع يقوم على مبادئ حقوق الإنسان والعدالة.

كما يحث المجتمع الدولي على دعم الجهود المستمرة لمناهضة عقوبة الإعدام والعمل نحو عالم يحترم حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في الحياة، والعمل على تحقيق العدالة للجميع. ويؤكد المركز على التزامه القوي بمؤازرة الجهود المحلية والدولية في هذا الشأن، ويدعو جميع الناشطين في العالم إلى توحيد جهودهم في هذه العملية المستمرة من أجل إلغاء عقوبة الإعدام وبناء عالم يعتمد على العدالة وحقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في الحياة.

ويحذر المركز من خطورة وجود عشرات المواد القانونية التي تحكم بالإعدام في الدول العربية في ظل غياب العدالة الاجتماعية ومزيد من القيود على الحريات العامة. كما يلفت الانتباه إلى خطورة ظاهرة استخدام عقوبة الإعدام في الدول العربية لضرب المعارضين السياسيين، بدلاً عن البحث في سبل نزع فتيل الصراعات والأزمات والمشاكل المتعددة.

كما يدعو المركز جميع الشركاء المعنيين بهذه القضية إلى تنسيق الجهود في رفع الوعي والمناصرة وكسب التأييد لإلغاء العقوبة وتقديم مقترحات عقوبات بديلة رادعة لتحل محل عقوبة الإعدام، لا يكون أساسها إزهاق الأرواح، بل تحفظ العدالة وقيام مجتمع ينعم بالأمان.

ومن الجدير بالذكر، إن مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان، كمركز مستقل للتفكير في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، يعمل منذ سنوات لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها في المجتمع، ويتبنى أولوية ثابتة في العمل، تتمثل بنشر ثقافة حماية الحق بالحياة. ومن أجل مأسسة العمل المجتمعي لتعديل التشريعات القانونية التي تحكم بعقوبة الإعدام في الأردن وتتعارض مع مبدأ الحق في الحياة وتعيق التزام الأردن بالمواثيق الدولية، تم إطلاق التحالف الأردني لمناهضة عقوبة الإعدام في عام 2007 بمبادرة منه، كما بادر مركز عمان في تأسيس التحالف العربي لمناهضة عقوبة الإعدام في عام 2008.

عمان، 2023/10/9